كانت تتم عن طريق أحد الأشخاص من الأهل أو الأصدقاء أو المعارف

الخطبة في الكويت قديماً.. مهمة اجتماعية غايتها «توفيق رأاسين في الحلال»

جانب من زفة المعرس قديما

أفراح الكويت قديما

مهمة «توفيق راسين في الحلال» كما يقال باللهجة الدارجة لم تكن في ماضي الكويت مقتصرة على السيدات أو «الخطابة» فحسب إنما كانت تتم عن طريق أحد الأشخاص من الأهل أو الأصدقاء أو المعارف الذي يقوم بدور الوسيط بين أسرتي الشاب والفتاة.

ففي زيارة لوالد الفتاة غالبا ما كان يدخل هذا الوسيط في الحديث بقوله على سبيل المثال «والله يا بو فلان أنا جيتك لأخطب ابنتك لولد فلان» فإذا كان الأب يعرف هذه الأسرة ولا مانع لديه فإنه يعطي موافقته مبدئيا لكنه يطلب مهلة للتشاور لجمع خلالها معلومات دقيقة عن الفتى أو الشاب وإذا لم يكن هناك ما يمنع السير في إجراءات الزواج فإنه يخبر الوسيط بذلك.

وهنا يقوم الوسيط بإخبار أسرة الفتى بذلك ويحدد موعدا للقاء بين الأسرتين وبالفعل يلتقي والدا العروس والعريس للاتفاق النهائي على عقد القران وعادة يتم هذا اللقاء بلا احتفال ويتناول الحاضرون خلاله الشاي والقهوة ويرحب والد العروس بضيفه والد العريس بقوله «لو كانت ذبيحة ما عشتكم.. والبنت بنتكم وهذه الساعة المباركة».

وهذا الوسيط لا يتلقى أي أجر مالي بعد إتمام الزواج كما تفعل الخطابة بل جرت العادة أن يقدم له أهل العروسين هدايا رمزية قد تكون «زولية» أي سجادة أو خروفا أو «بشت» أي عباءة ويكون له مكان الصدارة والإكرام في حفل الزواج كتعبير عن عرفان الأسرتين وتقديرهم لدوره الهام.

أما بالنسبة للخطابة فمن المعروف أنها أدت دورا رئيسيا في إنجاح حالات الزواج في المجتمع الكويتي قديما حينما كانت الفتاة تقبع في المنزل امتثالا للعادات والتقاليد الاجتماعية بانتظار شريك الحياة.

و«الخطابة» أو «الخاطبة» كما يقال في بعض الدول العربية هي المرأة التي تقوم قديما بدور الوسيط بين أهل الفتاة «العروس» وأهل الرجل «المعرس» وما زالت بعض المجتمعات العربية إلى الآن تعتمد عليها في إتمام عملية الزواج.

واشتقت كلمة «الخطابة» من المصدر «الخطبة» بكسر الخاء حيث جاء في معاجم القاموس المحيط والمصباح المنير ومختار الصحاح وكانت تقولها العرب حينما يقوم أحدهم بطلب الزواج من امرأة فيقال «خطب فلان خطبة» كما قيل أيضا أنها اشتقت من «الخطب» أي الأمر العظيم باعتبار أن الزواج يعد من الأمور المهمة والعظيمة في حياة الإنسان.

وحول هذا الموضوع قالت الباحثة في التراث غنيمة الفهد لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» اليوم الخميس إن إجراءات اختيار العروس قديما ما كانت تتم بدون «الخطابة» فالجميع يسترشد بها لما لها من علاقات ومعرفة بالأسر الكويتية في مختلف في القرى والأحياء والفرجان القديمة بحيث تعلم ما يناسب أهل المعرس وأهل العروس من مواصفات في زوج أو زوجة المستقبل.

وأضافت الفهد أن «الخطابة» في الماضي عادة ما كانت تتميز بالمبالغة في الوصف والإطراء حين تتحدث عن مواصفات العروس أو المعرس قد تصل الى درجة اختلاق اوصاف وسمات أحيانا مشيرة الى أن «الخطابة» كانت لها كلمات في المدح خاصة بها كقولها «ما شاءالله مصلي ومسمي طول وعرض وعيونه عيون شاهين» وذلك في وصف الرجل الذي ينوي الزواج.

وأكدت أن «الخطابة» كانت تقوم بهذه المهمة في الماضي مقابل مكافأة مالية تقدر حسب الحالة المالية للأسرة حيث كانت تتراوح ما بين خمس روبيات للأسر البسيطة وعشرين إلى ثلاثين روبية للأسر الثرية.

أما عن الخطوات التي كانت تقوم بها «الخطابة» كي تجمع شمل «رأسين في الحلال» فقد جاء في كتاب «العادات الاجتماعية لدورة الحياة في المجتمع الكويتي» للمؤلف صلاح صبيح أن أم الفتاة تطلب مهلة لمشورة الأب.

وخلال هذه المهلة التي تتراوح ما بين ثلاثة أيام إلى أسبوع تقوم أسرة البنت بتقصي حالة المعرس الأخلاقية والاقتصادية والإجتماعية فإذا تبينت إنه مناسب لابنتهم تخبر «الخطابة» التي يبدأ حينها دورها الثاني في تقريب وجهات النظر بين الاسرتين لا سيما في الأمور المادية مثل الدزة والمهر وموعد اللقاء بين الأسرتين.

وإذا نجحت الخطابة في تقريب وجهات النظر تذهب أسرة «المعرس» في زيارة لتناول الشاي بناء على دعوة من أهل الفتاة وتعد أول زيارة رسمية للأسرتين كما إنها أول خطوة على طريق الزواج.

وقد ينتهي دور الخطابة عند هذا الحد في التقريب بين آراء ومقترحات الأسرتين على وعد أن تكافأ في حالة إتمام الزواج فتذهب وهي راضية داعية للعروسين بأن يجعله الله زواجا مباركا وسعيدا و«منه المال ومنها العيال».

وذكر المؤلف صبيح في كتابه آنف الذكر أنه في الأغلب الشائع أن دور «الخطابة» قديما لا ينتهي عند حد وجهات النظر وإنما يستمر دورها وعلاقتها بالأسرتين إلى ما بعد الزفاف.

شمات

مقترحات باستضافة

في هذا الإطار لم تستبعد مصادر دبلوماسية خليجية احتمالات استضافة الكويت مؤتمرا لوزراء خارجية الدول المعنية بالأزمة ، بحضوره ايضا وزيرا خارجية الكويت وسلطنة عمان ، وكذلك الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ، والأمين العام للجامعة العربية ، بهدف تقريب وجهات النظر ، وتجاوز العقبات والعراقيل التي تحول دون إنجاز الحل المنشود ، لافتة إلى أن هناك افكارا تتبلور في هذا الشان ، قد يتم الإعلان عنها خلال الساعات المقبلة .

ورجحت المصادر أيضا أن تشهد الأيام القادمة مشاركة فاعلة لمجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ، لدعم الجهود الكويتية بقيادة صاحب السمو أمير البلاد ، ومساندتها عبر القنوات الدبلوماسية للمتخاصمين .

وكان وزراء خارجية السعودية ومصر والبحرين والامارات ، قد عبروا عقب اجتماع عقد امس الأول الاربعاء في القاهرة ، لبحث الموقف من الخلاف القائم مع قطر ، عن الاسف لما اظهره «الرد السلبي» الوارد من قطر ، معربين في الوقت نفسه عن املهم ، في ان «تتغلب الحكمة وتتخذ قطر القرار الصائب» . واتفق وزراء الدول الاربع على متابعة الموقف وعقد اجتماعهم المقبل في المنامة .

من ناحيته اكد وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أن الحصار المفروض على بلاده يعد عملاً عدائيًا ، مشددًا على ان بلاده لن تمتثل لاي مطلب ينتهك القانون الدولي ، او اي إجراء يقتصر على دولة قطر وحدها، معتبرًا أن «اي حل يجب أن يشمل الجميع وليس قطر وحدها».

وقال الوزير القطري، في مقابلة مع شبكة «سي إن إن» الأميركية : «إننا لو نظرنا بتمعّن إلى المطالب المقدمة إلى دولة قطر سنجد اتهامات بدعم دولة قطر للإرهاب، ومطالب تتعلق بتقييد حرية التعبير، وإغلاق منافذ إعلامية، وطرد معارضين، علاوة على مطالب أخرى فيها انتهاك للقانون الدولي؛ كالدعوة لسحب الجنسية القطرية من بعض الأفراد وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية».

وقال آل ثاني : «إنهم يتهمون دولة قطر بأن لديها علاقات خاصة مع إيران على سبيل المثال، في الوقت الذي لم يقوموا فيه باتخاذ اي إجراءات ضد إيران نفسها، لذلك فإن ما اتخذ من إجراءات ضد دولة قطر هو عمل عدائي ويتعلق بأسباب أخرى وليس بإيران».

وأكد أن «إغلاق قناة الجزيرة هو مسألة خارج النقاش». مضيفًا: «لن نقوم بمنافشة أي مطلب يمس سيادة دولة قطر».

ونفى وزير الخارجية القطري تمويل بلاده أي جماعات إرهابية، مؤكدًا انه «لو تورط اي مواطن قطري في تمويل أي جماعة إرهابية فستتم محاسبته، وهناك عدة حالات فردية تتم محاكمة فاعليها، وقد جرت إدانتهم بالفعل».

وحول تصريح سابق لأمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بشأن أن مفهوم الإرهاب قد يختلف لدى دولة قطر عن بعض الدول الأخرى؛ شدد آل ثاني على أن دولة قطر ما زالت متمسكة بهذا الموقف، قائلا : «لن نصنف اي جماعة بالإرهاب مادام لا يوجد دليل على تورّطها في اعمال عنف، ومادام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يصنّفها كذلك».

وأوضح الوزير القطري أن «حركة حماس ممثلة لدينا بمكتب سياسي، وليس لديها أي تمثيل عسكري في دولة قطر، والقيادة السياسية الحالية للحركة موجودة في غزة، وبعض قادتها في دولة قطر، وهؤلاء جاؤوا للمشاركة في مفاوضات المصالحة الوطنية، والتي تلعب دولة قطر دور الوسيط فيها، وهي مفاوضات مدعومة من جانب المجتمع الدولي، وتتم بالتنسيق مع الولايات المتحدة». مؤكدًا «أن دولة قطر لا تدعم حماس، بل تدعم اهل غزة».

وحول دعم دولة قطر لجماعة «الإخوان المسلمين» التي تصنفها مصر جماعة إرهابية، قال وزير الخارجية .

وانتقد الوزير القطري الازدواجيّة حيال هذه المسألة، قائلًا إن «الإخوان المسلمين جماعة سياسية تعمل في بلدان مثل البحرين، والتي هي واحدة من الدول المحاصرة، وهذا يعد ازدواجًا في المعايير بأن يكون أحد المطالب تصنيفهم كجماعة إرهابية في الوقت الذي يضم فيه البرلمان البحريني افرادًا من هذه الجماعة».

وبشأن جبهة «النصرة» والتي قامت دولة قطر بالمساعدة في إطلاق سراح صحافي أميركي محتجز لديها، أوضح الوزير القطري أن «التعامل مع جبهة النصرة أو غيرها لا يعني تأييدا من قبلنا لأفكارها، وبالنسبة لهذا الموضوع فقد كنا فيه مجرد وسيط دوره تسهيل الحوار معهم، ولا يوجد لنا تواصل مباشر معهم».

وحول دور الرئيس الأميركي دونالد ترامب وإدارته لهذه الأزمة، قال وزير الخارجية «إن العلاقات الأميركية القطرية قوية جدًا، والإدارة الأميركية تقوم بدور كبير في حل الأزمة، وهي تحاول حل هذا الصراع، وهناك العديد من الخطوات التي اتخذت من جانبها لحث الدول المحاصرة على تقديم مطالبها، وبالتالي هناك دور للولايات المتحدة في الوساطة لحل الأزمة».

أضاف أن «ترامب تحدّث هاتفيًا مع سمو الأمير، وأكد ضرورة حل الأزمة، ودعا إلى عدم التصعيد فيها، وهذا هو موقف الولايات المتحدة بالنسبة لنا». وعن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء نشوب هذه الأزمة، قال الوزير القطري : «نعتقد أن استقلالية دولة قطر وسياستها قد تكون وراء هذه الأزمة، إذ كانت سياسة قطر مستقلة على الدوام. وعلى الرغم من اختلافنا مع الأطراف الأخرى في الرؤى، فإن ذلك لم يؤثر قط على الأمن الجماعي لدول الخليج، ولم نسع يومًا إلى استهداف أمن أي بلد خليجي، لأن أمرًا من هذا القبيل سنعود تبعاته على دولة قطر».

وتابع آل ثاني «إن التقدم الذي حققته دولة قطر، والذي فاق الأخرين، ربما كان أحد دوافع الأزمة؛ من منطلق أن البلدان الكبرى قد يزعجها أن يقوم بلد صغير بالتأثير على دورها . لكن دولة قطر لم تفعل ذلك، بل كانت فقط لاعبًا فعالًا على الصعيد الدولي، من خلال استخدام الآليات الدولية، وبصورة واضحة وعلنية وبشفافية كاملة، كمحاولة منا للم شمل الشعوب، بهدف تحقيق السلام في العالم، وهدفنا لم يكن أبدًا إشعال الحروب في العالم، بل كان سعينا الدائم هو حل المشكلات بالطرق الدبلوماسية وتوفير الأرضية المناسبة لذلك».

من جهة أخرى أكد وزير الخارجية القطري ، ان دولة قطر ستستمر في دعمها للمجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف ، بالشراكة مع حلفائها الدوليين.

وشدد آل ثاني عقب لقائه وزير الدولة لشؤون الدفاع في المملكة المتحدة توبايس الوود ، على ان مكافحة الإرهاب في المنطقة هي «مسالة أولوية للأمن القومي والإقليمي والعالمي».

وكان وزير الخارجية القطري قد اجتمع الليلة قبل الماضية ، مع عدد من أعضاء مجلسي اللوردات والعموم ، وأطلعهم على مستجدات الأزمة الخليجية الراهنة ، مؤكدا موقف دولة قطر الثابت في الدعوة للحوار.

وبحث آل ثاني مع النواب البريطانيين اهمية العلاقات التاريخية بين دولة قطر والمملكة المتحدة ، خاصة في مجال الطاقة والاقتصاد وسبل تعزيز التعاون الثنائي ، لإرساء الأمن والسلام في المنطقة.

يذكر ان وزير الخارجية القطري يقوم بزيارة الى المملكة المتحدة ، لإطلاع المسؤولين والسياسيين البريطانيين على مستجدات الأزمة الخليجية.

العميري :

اضاف ان هيئة الخدمة الوطنية العسكرية سوف تباشر كل المخالفات ، اعتبارا من 10 يوليو الجاري ، مشيرا على أن ذلك يسري على كل من يبلغ هذه السن بعد ذلك .

وقد وجه الوزير الخالد الشكر إلى وزارة الداخلية ، وعلى راسها نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح ، على الجهود المبذولة من قبلهم ، لتسهيل مهمة زملائهم في وزارة الدفاع ، في جميع مراكز محافظات الدولة ، مشيدا كذلك بجهود منتسبي هيئة الخدمة الوطنية العسكرية .

من جهة أخرى وبرعاية وحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ محمد الخالد ، احتفلت هيئة العمليات والخطط ، ممثلة بمديرية الاتحاد الرياضي العسكري صباح امس بختام الموسم الرياضي 2016 - 2017 في قاعة مبارك بكلية علي الصباح العسكرية .

والقى مدير الاتحاد الرياضي العسكري العميد الركن ابراهيم الكندري كلمة ، تطرق من خلالها للدور الهام والمتكامل الذي يتبناه الاتحاد ، في سبيل الراء الوعي باهمية الرياضة ودورها في الحياة العسكرية ، وما لها من اثر في رفع اللياقة البدنية لدى منتسبي الجيش الكويتي ، مشيرا إلى ان مديرية الاتحاد الرياضي العسكري تقوم طوال الموسم الرياضي بتنظيم العديد من المسابقات الرياضيه المتنوعة ، التي تسهم في خلق روح تنافسيه بين وحدات الجيش المختلفة .

واعرب العميد الركن ابراهيم الكندري عن خالص شكره ، نيابة عن الرياضيين العسكريين للاهتمام ، والدعم الكبير الذي يحظون به من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ محمد الخالد ، وتشجيعه الدائم لهم ، ودفعهم للمزيد من تحقيق الإنجازات الرياضية ، كما ثمن التوجيهات المتواصلة والمتابعة الدائمة ، من قبل رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن محمد الخضر ، وتقديمه لجميع التسهيلات التي تسهم في الإرتقاء بمستوى الرياضيين العسكريين بمختلف الألعاب ، وأكد أن دعم والاهتمام سعادة نائب رئيس الأركان العامة للجيش عبدالله نواف الصباح ، ينعكس بدوره ايجابيا على الرياضيين العسكريين من منتسبي الجيش الكويتي ويحقق لهم التمثيل اللائق والمشرف في مختلف المسابقات الرياضية .

بعد ذلك قام الخالد بتكريم الوحدات المشاركة بالموسم الرياضي و توزيع الجوائز على الفرق والأبطال الفائزين في شتى المسابقات ، وحثهم على بذل المزيد من الجهد للمحافظة على هذا المستوى المتميز ، والمحافظه على مثل هذه الانجازات التي تعكس المستوى الرياضي المميز للرياضيين من منتسبي الجيش الكويتي .

كما قام نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع بزيارة تفقديه إلى إحدى لجان تسجيل الطلبه الضباط ، خلال تواجده في كليه علي الصباح العسكري ، حيث اطلع على سير العمل التسجيل ، واستمع إلى شرح من قبل آمر الكليه اللواء الركن بدر العوضي عن مراحل التسجيل ، والاجراءات المتبعة طوال فترة التسجيل والترتيبات الازمه لاستقبال المتقدمين كطلبة ضباط .

« الخدمة المدنية » :

وقال الجسار ل «كونا» إنه بناء عليه «فقد أصبح جميع الموظفين ملزمين بالبصمة ، بمن فيهم شاغلو وظيفة مدير إدارة ومن في حكمهم وشاغلو وظيفة مراقب ومن في حكمهم ، ومن بلغ مجموع مدة خدمته في الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة 25 سنة».

أضاف : «وعليه يلزم هؤلاء الموظفون بإثبات حضورهم وانصرافهم في المواعيد المحددة عن طريق البصمة ، اعتبارا من أول أكتوبر المقبل» ، مبينا أن القرار نص على «التأكيد على عدم صلاحية اي جهة حكومية في إعفاء اي موظف من البصمة كإثبات للحضور والانصراف».

وذكر أن الإعفاء الوحيد من البصمة المقرر حاليا ، هو لذوي الإعاقة الشديدة ولذوي الإعاقة الذهنية المتوسطة ، بشرط تقدمهم لجهات عملهم إلى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة ، بما يفيد بأن إعاقتهم لا تمكنهم من البصمة لإثبات الحضور والانصراف ، وسيتم التأثير بتشكيل لجنة مختصة لبحث الحالات المرضية».

وتابع أنه «في جميع الأحوال فإن هذا الإعفاء المقرر لذوي الإعاقة ، يتطلب معه التزامهم بالحضور والانصراف في المواعيد المحددة ، وأداء واجبات الوظيفة بدقة وأمانة ، وتقع على الرئيس المباشر ومن يليه في المسؤولية مراقبة ذلك ، واتخاذ الإجراءات القانونية الصحيحة في حالة المخالفة».

نواب : 5

وأكد النائب عبد الوهاب البابطين ، ضرورة استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بداية دور الانعقاد القادم ، إذا لم يكشف عن 3.8 مليارات دينار التي تم صرفها ، دون وجود أي سند قانوني.

وقال البابطين إن هذه المبالغ صرفت في سنوات مالية سابقة دون وجود أي سند قانوني لها ، ولم تصرف خلال الفترة التي باشر فيها المجلس أعماله وحتى انتهاء السنة المالية.

أضاف أن المجالس السابقة للأسف لم تتحرك ولم تحاسب أحدا ، وهذا المجلس فقط هو من أثار هذا الموضوع وسيتابعها ، وإن لم يأتنا الرد في بداية دور الانعقاد ، فستكون هناك بالتأكيد محاسبه أخرى.

وأشار البابطين إلى إمهال رئيس الحكومة حتى بداية دور الانعقاد القادم لتبيان آلية صرف هذه الأموال، لافتا إلى انه علم أن سمو رئيس مجلس الوزراء امر الوزراء بمراجعة هذا المبلغ وتبرير صرفه لمجلس الأمة في دور الانعقاد القادم.

وأكد انه سيظل يرفض الميزانية العامة للدولة والحساب الختامي حتى تبرر هذه المبالغ، مطالبا بمحاسبة الوزير المسؤول حتى لو تطلب الأمر محاسبة رئيس الحكومة.

بدوره طالب النائب مبارك الحريص الوزير المختص توضيح أي لبس في بنود صرف الميزانية ، لأن هذه تشكل محاور الاستجوابات، مؤكدا انه ومن خلال حرصه على المال العام رفض عددا من الميزانيات والحساب الختامي.

إلى ذلك شدد النائب علي الدقباسي على ضرورة الوقوف عند قضية الهدر في الميزانية ، وأن تحظى باهتمام بالغ ، لافتا إلى رفضه الميزانيات والحسابات الختامية التي لا تتسم بالشفافية لأنها لا تمكن الأمة من بسط رقابتها .

من جهته اكد النائب الحميدي السبيعي أن المجلس الحالي ولجنة الميزانيات ، هما من اكتشفا قضية الميارات الثلاثة التي صرفت بدون مستندات، معتبرا أن هذا الإنجاز يحسب للمجلس وللجنة.

وطالب السبيعي الحكومة بمراجعة مكامن الخلل في الوزارات والهيئات التابعة لها، مؤكدا أن هذا الأمر بمثابة الكارثة.

توقع النائب الحميدي السبيعي تقديم خمسة استجوابات خلال دور الانعقاد المقبل مؤكدا أن مكافحة الفساد لن تنتهي بإقصاء الوزير وستستمر في متابعة الملفات مع أي وزير جديد.

وقال السبيعي إنه لايعترف بمقولة أن هناك وزيرًا سياديًا وآخر عاديًا، لافتا إلى أن هناك عددًا من الوزراء لا يردون على الأسئلة البرلمانية المقدمة إليهم وهناك العديد من التجاوزات المالية والإدارية.

وأضاف أن دور الانعقاد المقبل سيكون ساخنا ولا يوجد أي وزير بعيد عن المساءلة وهناك استجوابات تطبخ على نار هادئة «أنا من الذين يجهزون الآن لإعداد استجواب».

وطالب السبيعي الحكومة بمراجعة مكامن الخلل واستبعاد القياديين غير الأكفاء مشيرا إلى أن هناك الكثير من الوزراء يجب أن يخرجوا من الوزارة واستبدالهم بوزراء أقوياء يستطيعون الإصلاح.

وذكر السبيعي أن وزارة النفط والكهرباء فيها فساد كثير ستلاحقه وأن وزير النفط والكهرباء من أوائل الوزراء المستجوبين ونصح الحكومة بالتدوير لأن الوزير لن يصمد.

وأشار إلى وجود استجواب خاص بالرياضة مؤكدا انه لن يقف أحد مع الروضان، لافتا إلى انه أثبت اعتراضه على قانون الرياضة الجديد وأن اللجنة الأولمبية لن توافق عليه وحتى الآن لم نعلم إن كان الروضان راسل اللجنة الأولمبية أم لا؟

من ناحية أخرى قال السبيعي إن الميارات الثلاثة التي صرفت بدون مستندات وهي عبارة عن عهد لم تغلق من سنوات حتى ٢٠١٥-٢٠١٦ تعتبر كارثة وهناك نوع من التدليس للناس وإعطائهم صورة غير حقيقية.

وأكد أن المجلس الحالي وبالتحديد لجنة الميزانيات هي من اكتشف هذا الأمر وهذا يحسب كإنجاز للمجلس وللجنة.

وأضاف السبيعي أن ما يحدث في التعليم العام أمر لا يمكن السكوت عليه وهناك تعدٍ على المال العام وظلم، مؤكدا انه سيطالب الوزير بأسماء جميع المعلمين ومدة ندبهم والمزايا التي حصلوا عليها.

وبين أن ملف وزارة التربية شائك والوزير يبذل جهودا لكن حجم الفساد كبير وتعول على الوزير خلال الشهرين القادمين أن ينجز ما وعد به وننتظر منه موقفا وسندعمه.

وتطرق السبيعي إلى التعيينات بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مؤكدا أن بعض الأقسام ترفض التعيينات بحجة عدم انطباق الشروط وذلك بقرارات من مدير الهيئة.

وذكر أن وزير الأشغال طلب مهلة أسبوعين للتحقيق في غرق نفق المنقف وانتهت المدة وطلب ٣ أشهر وانتهت وسمعنا أن هناك مساءلة للمقاول، مؤكدا أنه لن يترك هذا الأمر في دور الانعقاد القادم.(ح.ف)

المنفوحي :

وكشف مدير عام البلدية م. أحمد المنفوحي بأن الميزانية المقررة لتغطية مكافاة الاعمال الممتازة خلال العام المالي الحالي تبلغ 845200 الف دينار لصرفها للمستحقين.

وأكد المنفوحي على التزام الادارات المعنية بالضوابط والمعايير التي حددها ديوان الخدمة المدنية بهذا الشان .

ترامب :

وقال ترمب خلال زيارة إلى وارسو «لقد قلت ببساطة شديدة ، أعتقد أن روسيا ربما تكون تدخلت. وأعتقد أن دولا أخرى ربما تدخلت. لا أستطيع التحديد. ولكنني أعتقد أن الكثير من الناس تدخلوا».

أضاف «في الحقيقة لا أحد يعلم ، ولا أحد يعرف بالتأكيد»، في تصريحات تناقض ما قالته أجهزة الاستخبارات الأميركية التي تشتبه في أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نظم حملة واسعة لترجيح كفة الانتخابات لصالح ترمب.

وفي إشارة إلى المعلومات الاستخباراتية التي ادت إلى غزو العراق بقيادة بلاده في 2003 ، والتي ثبتت عدم صحتها لاحقا «أتذكر عندما كنت جالسا أستمع للأخبار عن العراق وعن أسلحة الدمار الشامل ، وكيف أن الجميع كانوا متأكدين مئة بالمئة من أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل ، ولكن احزروا ماذا حدث : لقد أدى ذلك إلى فوضى عارمة».

كما انتقد سلفه باراك أوباما بسبب مزاعمه بالتدخل في الانتخابات ، وقال «سؤالي الكبير هو لماذا لم يفعل أوباما أي شيء حيال الأمر من أغسطس حتى نوفمبر؟».

وفي ما يخص تنظيم داعش، قال الرئيس الأميركي إن تحرير الموصل والرقة من التنظيم المتطرف سيتم قريبا.

ووصل الرئيس الأميركي مساء الأربعاء إلى وارسو في مستهل جولة أوروبية بالغة الأهمية تستمر 4 أيام ، يشارك خلالها في قمة مجموعة العشرين في هامبرغ الألمانية ويلتقي نظيره الروسي فلاديمير بوتين.

وسيجري للمرة الأولى محادثات شائكة مع نظيره الروسي ، حول سوريا وأوكرانيا وكوريا الشمالية ، ومكافحة الإرهاب والاتهامات بتدخل روسيا في الانتخابات الأميركية 2016.

إلى ذلك، قال ترمب : «ادعو جميع الشعوب إلى مواجهة هذا التهديد العالمي والإظهار لكوريا الشمالية ، أن هناك عواقب لسلوكها السيئ للغاية». مؤكدا : «نحن ندرس أمورا شديدة جدا». مضيفا : «هذا لا يعني أننا سنتخذها».

20 ألف مدني

أضافت أن «هؤلاء العالقين في تلك الجيوب، هم في حالة يرثى لها. ترى صورا مزعجة جدا لأشخاص حرموا من الطعام لفترات طويلة، يبدون في حالة ضعف شديد».

وتابعت «هم في خطر كبير، كما أن مقاتلي التنظيم الذين ما زالوا هناك يستهدفون المدنيين بشكل مباشر إذا حاولوا المغادرة».

ويبلغ عدد المدنيين الذين مازالوا نازحين حاليا جراء المعارك، نحو 700 الف شخص، وفق غراندي.

وبدأت القوات العراقية هجومها على الموصل في 17 اكتوبر، فاستعادت الجانب الشرقي من المدينة في يناير، قبل أن تطلق بعد شهر هجومها على الجزء الغربي. وأعلنت في 18 يونيو بدء اقتحام المدينة القديمة، وباتت الآن في المراحل الأخيرة من الهجوم.